الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

٠٥ ذو جمادى الاولى ١٤٣٩ -٢٢ يناير ٢٠١٨

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	٢
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٥
حقوق الإنشان في العالم	١٨

بعد مناشدات بالجدية في التعاطي مع الفصل التعسفي

أخيراً.. "هيئة الشورى" تحيل المادة ٧٧ إلى جدول الأعمال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

بعد مناشدات لمجلس الشورى بضرورة التعاطي مع المادة ٧٧ من نظام العمل والعمال، التي تسببت في فصل آلاف الموظفين السعوديين تعسفيا، وأربكت حياة كثير من الأسر، وهي تنحاز إلى أصحاب العمل على حساب الموظفين، أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى أمس (الأحد) إلى جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مقترح تعديل المواد ٢ و٧٧ و٢١٤ من نظام العمل، إضافة إلى موضوعات أخرى تضمنت تقارير لعدد من الجهات الحكومية، وأنظمة جديدة ومقترحات عدة قدمها الأعضاء استنادا للمادة ٢٣ من نظام المجلس، ومشاريع اتفاق ومذكرات للتفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني للهيئة العامة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته أمس (الأحد) برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، بحضور نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، ومساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان، ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

كما أحالت الهيئة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام حماية الذوق العام المقدم من عضو المجلس الدكتور فايز الشهري، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٧/ ١٤٣٨، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام الرهن التجاري.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي ١٤٣٧/ ١٤٣٨، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٣٧/ ١٤٣٨، وتقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٧/ ١٤٣٨، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي ١٤٣٧/ ١٤٣٨.

كذلك وافقت الهيئة العامة على إحالة تقارير عدة من لجان المجلس المتخصصة، تضمنت مشاريع مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات عدة

هيئة الشورى توافق على مقترح تعديل المادة ٧٧ من نظام العمل وتحيله للمجلس

وأحالت مقترح مشروع نظام حماية الذوق

المصدر: جريدة سبق الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
https://sabq.org/P74B9q

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من الموضوعات تضمنت تقارير لعدد من الجهات الحكومية ، وأنظمة جديدة وعدة مقترحات قدمها الأعضاء استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس ، ومشروعات اتفاق ومذكرات للتفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني للهيئة العامة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته اليوم برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وبحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشان مقترح تعديل المواد ٢ و ٧٧ و ٢١٤ من نظام العمل المقدم استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى.

كما أحالت تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام حماية الذوق العام المقدم من عضو المجلس الدكتور فايز الشهري استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى والتي تجيز أن يتقدم عضو المجلس باقتراح نظام جديد أو التعديل على نظام نافذ.

ووافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى على إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام الرهن التجاري.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ ، وإحالة تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشان التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ ،وتقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة عدة تقارير من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في عدة مجالات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الجدعان:٤٥٠ بليون ريال تنفق على موظفين لا نعرف عددهم!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

كشف وزير المالية محمد الجدعان أن وزارته لا تعرف «بشكل جيد وموثق» كم عدد الموظفين الذين يتقاضون المبلغ المخصص للرواتب والبدلات والذي يقدر بـ٤٥٠ بليون ريال، وهو يعادل تقريباً نصف موازنة الدولة، عازياً ذلك إلى أن كل جهة حكومية لديها نظام عمل خاص بها، لافتاً إلى أن هذه معاناة كبيرة تعاني منها وزارته ويأمل بأن تحل قريباً بالتعاون مع وزير الخدمة المدنية سليمان الحمدان.

جاء ذلك، في كلمة ألقاها وسط حضور كبير من الوزراء والمسؤولين في القطاعين العام والخاص في حفلة إطلاق وزارة المالية منصة «اعتماد» الرقمية التي تنضوي تحتها الخدمات الإلكترونية للوزارة المقدمة للقطاعين العام والخاص، وذلك في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) بالرياض.

وفي ما يتعلق بأوامر الدفع للمقاولين، قال الجدعان: «نعي تماماً أن التأخير غير المبرر يضيف كلفة على الموردين أو المقاولين ومن ثم على الدولة، وهو أمر غير مقبول، خصوصاً في إطار المنهجية التي تتبناها الوزارة في تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح المالي في كل أعمالها، إضافةً إلى ذلك تُسهم (اعتماد) في تحسين الأداء وتعزيز قنوات التواصل بين وزارة المالية والجهات الحكومية والقطاع الخاص وفق عوامل السرعة في الأعمال، والدقة في البيانات، والسهولة في الإجراءات.»

وأبان أن إطلاق منصة «اعتماد» يأتي في الوقت الذي تستكمل وزارة المالية التصور النهائي لاستراتيجيتها الرقمية، التي ستكون بمثابة مرشد لها في تحقيق الأتمتة المستهدفة داخل الوزارة ومع شركائها كافة في القطاعين (العام والخاص) لتكون الاستراتيجية تكاملية على مستوى المملكة عموماً.

وأفاد أن استراتيجية الوزارة تعتمد على ثلاث ممكنات رئيسة، هي تمكين التحول الرقمي وتأهيل الموارد البشرية ضمن بيئة منتجة وتعزيز إدارة التغيير والتواصل، مبيناً أنه من منطلق الدور المحوري لوزارة المالية في تمكين ودعم الجهات والأجهزة الحكومية للوصول إلى أهدافها تكمن أهمية التحول الرقمي في تفعيل ذلك الدور بشكل أفضل.

النيابة العامة تستحدث دوائر متخصصة في فروع النيابة تُعنى بالقضايا الأُسَرية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

وجه النائب العام الشيخ سعود المعجب باستحداث دوائر متخصصة في فروع النيابة تُعنى بالقضايا الأُسَرية؛ حفاظاً على سريتها من جهة، ولتقديم ما يلزم لبعضها من المعونة الاجتماعية في الإرشاد والإصلاح من جهة أخرى. وأوضحت النيابة العامة في بيان لها أمس (الأحد)، أن ذلك يأتي في إطار العمل على تأهيل كادر متخصص في النيابة العامة لهذه المهمة بالتعاون مع جهات الاختصاص ذات الصلة.

وستُكلف النيابة العامة نخبة من المؤهلين لإدارة هذه الدوائر وفق أعلى المعايير المهنية التي تضمن نجاح التجربة وبخاصة ضمان السرية والأمان لمن يلجأ لها من الأسر.
وتعد هذه الخطوة إحدى مبادرات النيابة العامة وفق مسارات خطتها الاستراتيجية التي تترجم المفهوم العصري والشامل للنيابة العامة باعتبارها المرحلة الأولى في ضمانات العدالة حيث التحقيق وجمع الأدلة والادعاء.
وتأتي هذه المبادرات الإنسانية في بعدها المجتمعي، المتمثل في أنموذج هذه الخطوة التي توجهت لها النيابة العامة، وهي من قَبْل ومن بعد من قيم الشريعة الإسلامية في الإصلاح والوئام وحثها على الحفظ والستر، مع رعاية واجب العدالة الشرعية مع الجميع في توازنٍ تشريعيٍّ حكيم.

مطالبات بمحاكمة مصور "حادثة المدينة" .. والمرور ينفي وقوعها داخل حدوده

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

طالب نشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي بمحاسبة مصور مقطع فيديو لـ«حادثة مرورية»، يُزعم أنها وقعت بالمدينة المنورة، بعد أن تم تداول مقطع الفيديو، خلال الساعات الماضية على نطاق واسع، ويظهر فيه عدد من المتوفين والمصابين من دون مراعاة لمشاعر ذوي المتوفين والمصابين، وفي انتهاك صارخ لخصوصياتهم، ما يتنافى مع الإنسانية والقيم والآداب العامة، من مصور المقطع، الذي يتضح أنه من جنسية عربية، كما ظهر صوته أثناء تصويره.
وأطلق مغردون وسماً بعنوان: «#محاكمه_مصور_حادث_المدينه»، ناشدوا خلاله الجهات الأمنية بسرعة القبض على مصور الفيديو وإحالته إلى النيابة العامة، تمهيداً لمحاكمته، مطالبين في الوقت نفسه بعقوبات صارمة لمصوري الحوادث المرورية.
من جانبه، نفى مدير مرور منطقة المدينة المنورة الدكتور العقيد صلاح الجابري ما تردد أن الحادثة المرورية التي تم تصويرها بمقطع الفيديو المتداول وقعت داخل حدود منطقة المدينة المنورة، مبيناً أنه لم يتم تسجيل حادثة مرورية من هذا النوع على الإطلاق.
من جهته، أكد محامٍ ومستشار قانوني أن تصوير الحوادث المرورية من دون مراعاة لأوضاع المصابين، يعرّض المصور للعقوبات المدرجة في نظام الجرائم المعلوماتية.
وأوضح المحامي علي العقلا لـ«الحياة» أن تلك المخالفات تعدّ جريمة في حق النظام العام، وتمثل انتهاكاً لحرمة الحياة الخاصة، وتتنافى مع القيم والآداب العامة، لافتاً إلى أن مرتكبي تلك الجرائم، تطاولهم العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، طبقاً لنص المادة الثالثة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م /١٧ وتاريخ ٨-٣-١٤٢٨.
ودعا العقلا الجمهور إلى عدم نشر أو إعادة نشر مقطع فيديو تلك الحادثة الشنيعة، مبيناً أنه يجب مراعاة شعور أهل المتوفين والمصابين في الحادثة، من خلال عدم نشر أو إعادة نشر ما يذكر ذويهم بما وقع لهم من مصائب أو حوادث.

البعد الجنائي يحيل قضايا الأسرة للنيابة العامة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

جدة: نجلاء الحربي ٢٠١٨-٠١-٢٢ ٢:٢٠ AM

علمت «الوطن» من مصدر مطلع، أن دائرة القضايا الأسرية التي تعمل على استحداثها النيابة العامة ستهتم بقضايا محددة، أبرزها ما يكون ذا طابع جنائي بعيد عن قضايا الأحوال الشخصية، موضحا أنه ضمن اختصاصات النيابة التصرف في التحقيق برفع الدعوى أو حفظها .

من دوائر النيابة العامة

المخدرات والمؤثرات العقلية

الأحداث والأسرة

جرائم الوظيفة العامة

الأمن الوطني

علمت «الوطن» من مصدر مطلع، أن دائرة القضايا الأسرية التي تعمل على استحداثها النيابة العامة ستهتم بقضايا محددة، منها ما يكون ذا طابع جنائي بعيدا عن قضايا الأحوال الشخصية حيث يبلغ عدد دوائر النيابة العامة ١٢ دائرة بعد استحداث دائرة القضايا الأسرية، كاشفا أن سبب تخصيص دائرة القضايا الأسرية يطغى عليها البعد الجنائي وليس من اختصاصها قضايا الأحوال الشخصية فهي مسؤوليات محاكم الأحوال الشخصية، موضحا أن من ضمن اختصاصات النيابة العامة التصرف في التحقيق برفع الدعوى أو حفظها والادعاء أمام القضاة وفقا للائحة التنظيمية، ومن اختصاص النيابة العامة أيضا طلب تمييز الأحكام والإشراف على تنفيذها خاصة الأحكام الجزائية.

الرشوة والتزوير

أكد المصدر أن من اختصاص النيابة العامة الرقابة والتفتيش على السجون ودور التوقيف والاستماع لشكاوى الموقوفين ولابد أن تتأكد من مشروعية سجن الموقوفين ومشروعية بقائهم في التوقيف والسجون بعد انتهاء المدة واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سجن أو أوقف بدون سبب مشروع كذلك نقل لها قضايا أخرى وأصبحت من ضمن اختصاصها فهي من تحقق فيها قبل عرض المتهمين على القضاء ومن ضمن تلك القضايا الرشوة، والتزوير وجرائم أخرى.

كيان مستقل

أوضح المستشار القانوني والمحامي الدكتور عمر الخولي لـ«الوطن»، أن استحداث دائرة للقضايا الأسرية، قد يتم من خلال الدائرة التدخل بقضايا العنف الأسري أما ما يخص قضايا الأحوال الشخصية فلا مانع من أن يكون لها كيان مستقل كأن يكون هناك هيئة أو جمعية تتولى الإصلاح ولا مانع من أن يتدخل بعض أعضاء النيابة العامة للإصلاح والإرشاد وإقناع الأطراف بالتسوية وعدم اللجوء للقضاء، ومن ضمن القضايا الأسرية التي قد تتعلق في تلك الدائرة قضايا تسلم الفتيات بعد الإفراج عنهن من السجون والتدخل لإقناع الأسر في احتواء بناتهم والصفح والسماح ومحاولة لتقريب وجهات النظر بينهما، كذلك قضايا هروب الفتيات، الخيانة الزوجية، أي قضايا ذات البعد الجنائي، كاشفا أن القضايا ذات الطابع الجنائي التي تتعلق بالنواحي الأسرية لا يوجد لها إحصاءات دقيقة.

من دوائر النيابة العامة

التحقيق في قضايا الاعتداء على النفس

الاعتداء على العرض والأخلاق

المخدرات والمؤثرات العقلية

الاعتداء على المال
جرائم الوظيفة العامة
الادعاء العام
دور التوقيف والإشراف على تنفيذ الأحكام
الجرائم الاقتصادية
قضايا الأحداث والأسرة
التعاون الدولي
الأمن الوطني

٧ تحديات تواجه أهداف التعليم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

الرياض: سليمان العنزي ٢٠١٨-٠١-٢٢ ٢:٢٦ AM
رصدت وزارة التعليم ٧ تحديات تواجهها لتحقيق الأهداف التي رسمتها لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، أبرزها ضعف البنية التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار، وضعف الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب.

أبرز التحديات

ضعف بيئة الاستثمار في التعليم الأهلي
الصورة النمطية السلبية تجاه مهنة التعليم
ضعف مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل
تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية

حددت وزارة التعليم ٧ تحديات تواجهها لتحقيق الأهداف التي رسمتها لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، من أبرزها ضعف البنية التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار، وضعف الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب، إضافة إلى تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية، وكذلك ضعف مهارات التقويم لدى المعلمين، كما وضعت الوزارة ٨ أهداف عامة للتعليم في ٢٠٢٠، و٤ اتجاهات رئيسية للتغيير. ولفتت الوزارة في سياق منشور إلكتروني على موقعها الرسمي، حمل عنوان «التعليم ورؤية السعودية ٢٠٣٠»، إلى أن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، انطلق في بداية عام ٢٠١٦ بمشاركة وزارة التعليم ضمن قطاعات الدولة، وتم رصد التحديات التي تواجه التعليم، وبناء الأهداف العامة للتعليم، ومؤشرات قياس الأداء، وكذلك بناء المبادرة التعليمية والتربوية المحققة لبرنامج التحول الوطني، كما اعتبرت الوزارة أن نسبة ٣٥ % من سكان المملكة من الفئة العمرية للتعليم العام والجامعي، تدلل على مدى ارتباط التعليم بالمجتمع.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

"الصندوق العقاري": توقف ٤٤٢ ألف مواطن عن السداد زاد القروض المتعثرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

أوضح لـ"الاقتصادية" مصدر في صندوق التنمية العقارية، أن من أسباب وصول قيمة القروض المتعثرة إلى ٣٢ مليار ريال، توقف نحو ٤٤٢ ألف مواطن عن السداد بعد أن تحصلوا على قروضهم، فضلا عن الآلية التي كان يتبعها الصندوق سابقا.

وأضاف، أن الآلية المتبعة في السابق لم تدرس الملاءة المالية للمستفيدين قبل الإقراض، حيث إنه كان بإمكان المستفيدين الذين لديهم التزامات مالية عالية في جهات تجارية الحصول على قروض الصندوق (٥٠٠ ألف) ريال رغم إدراك الصندوق صعوبة قيام هذا المستفيد بالتسديد، ما أسهم في زيادة قيمة القروض المتعثرة لدى الصندوق.

ولفت صندوق التنمية إلى أن العمل جار على استئناف الأحكام الابتدائية الصادرة ضده من قبل المحاكم الإدارية التي تقضي بتطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ٨٢، والمنصوص على الإقراض الحسن للمستفيدين من رأسمال الصندوق طبقا للنظام السابق، مبينا أن الصندوق يرحب بجميع الأحكام القضائية الصادرة في حقه. وكان الصندوق العقاري قد أعلن التفعيل الرسمي لخدمة "تحويل التمويل العقاري القائم إلى تمويل مدعوم" للمسجلين في قوائم الصندوق والحاصلين على تمويل عقاري "غير مدعوم" من جهات التمويل المشاركة في برنامج التمويل المدعوم.

وأوضح خالد بن محمد العمودي؛ المشرف العام على الصندوق أن هذه الخدمة تأتي في إطار رفع نسبة تملك المواطنين للمنازل في مختلف مدن المملكة ومحافظاتها، وتخفيف عبء أرباح التمويل على المستفيدين، من خلال آلية مبسطة، تتميز بالعدالة والشفافية التامة، إضافة إلى شمولية الخدمة.

وبيّن أن احتساب مبلغ الدعم سيتم وفق معايير برنامج التمويل المدعوم مع شمولية أرباح المبلغ الذي قام المستفيد بسداده للمموّل لمبلغ ٥٠٠ ألف ريال كحد أقصى، وذلك بنسبة معينة من مقدار الأرباح المحتسبة لهذا المبلغ، في حين سيتم تقسيم مبلغ الدعم على دفعات شهرية متساوية للفترة المتبقية من التمويل، وتحويلها من حساب الصندوق العقاري إلى حساب المستفيد بعد سداد القسط الشهري للمموّل.

وأوضح العمودي؛ أن خطوة الصندوق العقاري جاءت ضمن إطار "رؤية ٢٠٣٠" التي من شأنها المساهمة في رفع نسبة تملك السعوديين لمساكنهم من ٤٧ في المائة إلى ٥٢ في المائة، إضافة إلى أن الصندوق يهدف من ذلك أيضا إلى إيجاد الحلول التمويلية المناسبة لجميع المستفيدين على قوائمه بلا استثناء.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

وزير المالية: منصة "اعتماد" ستكون علامة بارزة في التحول الرقمي الحكومي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

قال لـ"الاقتصادية"، محمد الجدعان وزير المالية، إن منصة اعتماد ستكون علامة بارزة في التحول الرقمي الحكومي وستدعم الجهات الحكومية والقطاع الخاص في معاملاتها المالية الحكومية ، حيث ستمكن الجهات ذات العلاقة من تحليل البيانات ودراسة الظواهر والتعرف على مواطن التحسين بشكل مستمر.

وأضاف خلال تدشينه، منصة "اعتماد" الرقمية التي تنضوي تحتها الخدمات الإلكترونية للوزارة المقدمة للقطاعين العام والخاص أمس في الرياض: "هدفنا تحقيق تطلعات وتوجيهات القيادة بزيادة فاعلية الإنفاق الحكومي بما يرفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ويمكننا من تحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠."

وأشار إلى أن وزارة المالية ستتابع خطوات التطوير التقني بما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنفاق وتسريع الإجراءات ورفع مستوى الشفافية وإيجاد بيئة أكثر عدالة وتنافسية للقطاع الخاص.

وأكد الجدعان اعتزام وزارة المالية إنشاء وحدة لذكاء الأعمال، التي ستكون أكثر تعقيدا من العمل الذي يتم حاليا، لتحليل البيانات والاستفادة منها بالتخطيط والتوزيع التنموي للميزانية الحكومية، حيث إن هناك كما كبيرا من المعلومات لدى وزارة المالية.

وتناول الجدعان استراتيجية وزارة المالية، التي ترمي في ضوء «رؤية ٢٠٣٠» إلى تمكين اقتصاد المملكة ليكون ضمن أكبر ١٥ اقتصاداً في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال تطوير نظام مالي متميز، ولتحقيق ذلك اعتمدت الوزارة أهدافاً استراتيجية تقوم على خمسة ركائز تتعلق بتطوير سياسات مالية مستدامة، والتخصيص الأمثل للموارد المالية ورفع كفاءة إدارتها، وتحسين جودة الحسابات، وتعزيز الشفافية، والاستغلال الأمثل لأصول الدولة، وتعزيز مكانة المملكة عالمياً وإقليمياً.

وأفاد في كلمة ألقاها خلال التدشين بأن استراتيجية الوزارة تعتمد ثلاث ممكنات رئيسة هي : تمكين التحول الرقمي، وتأهيل الكوادر البشرية ضمن بيئة منتجة، وتعزيز إدارة التغيير والتواصل، مبيناً أنه من منطلق الدور المحوري لوزارة المالية في تمكين ودعم الجهات والأجهزة الحكومية للوصول إلى أهدافها، تكمن أهمية التحول الرقمي في تفعيل ذلك الدور بشكلٍ أفضل.

وبيّن أن منصة "اعتماد" الرقمية تستهدف تقديم خدماتها لكل الجهات في القطاعين الحكومي والخاص، ما يساعد على تسريع عملية الإنجاز بتسهيل الإجراءات والمتطلبات الحكومية توفيراً للوقت والجهد بالاستغناء عن التعاملات الورقية، وتحقيق درجة أعلى من الشفافية.

ولفت إلى أن العلاقات التكاملية بين القطاعين العام والخاص بكل برامجها ومشاريعها وأهدافها، تشكل منظومة الأعمال التنموية في المملكة، ولا يقل دور القطاع الخاص في رؤية المملكة عن دور القطاع العام أو الحكومي، وبالتالي فإن منصة "اعتماد" تمثل أحد جسور هذه العلاقة، بحكم خدماتها الإلكترونية المخصصة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام باعتباره شريكاً رئيساً في التنمية الشاملة وأحد دعائم الاقتصاد الوطني، بحيث تسهم خدمات المنصة في تسريع عمليات سداد مستحقات هذا القطاع الحيوي، والتزام الحكومة في تسديد مستحقات القطاع الخاص خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يوماً من تسلم الوزارة لأوامر الدفع مستكملةً الإجراءات من الجهة المستفيدة.

وقال وزير المالية: "إننا نعي تماماً أن التأخير غير المبرر يضيف تكلفة على الموردين أو المقاولين ومن ثم على الدولة، وهو أمر غير مقبول، خصوصاً في إطار المنهجية التي تتبناها الوزارة في تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح المالي في كل أعمالها، إضافةً إلى ذلك تُسهم "اعتماد" في تحسين الأداء وتعزيز قنوات التواصل بين وزارة المالية والجهات الحكومية والقطاع الخاص وفق عوامل السرعة في الأعمال، والدقة في البيانات، والسهولة في الإجراءات."
وبين أن إطلاق منصة "اعتماد" يأتي في الوقت الذي تستكمل فيه وزارة المالية التصور النهائي لاستراتيجيتها الرقمية، التي ستكون بمثابة مرشد لها في تحقيق الأتمتة المستهدفة داخل الوزارة ومع كافة شركائها في القطاعين العام والخاص لتكون الاستراتيجية تكاملية على مستوى المملكة عموماً.
وتتطلع وزير المالية إلى أن تحقق منصة "اعتماد" الرقمية فعاليتها القصوى في إنجاز الأعمال بما يخدم كل المستفيدين والصالح العام.
ودشن وزير المالية، أمس، منصة "اعتماد" الرقمية، التي تنضوي تحتها الخدمات الإلكترونية للوزارة المقدمة للقطاعين العام والخاص، وذلك في مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية "كابسارك" على طريق مطار الملك خالد الدولي في الرياض، بحضور عدد من أصحاب المعالي ومنسوبي الوزارات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص. يذكر أن منصة "اعتماد" الرقمية، تتيح للجهات الحكومية والقطاع الخاص الاستفادة الكاملة والمباشرة من الخدمات الإلكترونية لوزارة المالية بمزايا عالية، ومواصفات تقنية متقدمة وتنافسية، حيث تشمل خدمات رئيسة تنضوي تحتها خدمات فرعية، كخدمة إدارة المدفوعات التي يأتي تحتها (المطالبات المالية، وأوامر الصرف، وأوامر الدفع)، وخدمة إدارة الميزانية التي يأتي تحتها تبليغ الميزانية، وعرضها ومناقلاتها، وإدارة المنافسات والمشتريات، وإدارة العقود والتعميدات، وغيرها من الخدمات الأخرى أو الخدمات التي سيتم إطلاقها مستقبلاً عبر منصة "اعتماد" الرقمية. وقال لـ"الاقتصادية " يعرب الثنيان وكيل وزارة المالية للتواصل والإعلام إن منصة اعتماد التي تم تدشينها أمس، تفتح جسورا جديدة لوزارة المالية مع شركائها سواء في القطاع العام أو الخاص.
وأضاف الثنيان؛ أن منصة اعتماد ترجمة لأحلام الوزارة بالتواصل الفعال مع جميع الشركاء، الأمر الذي يساعد الجهات الحكومية على العمل والتخطيط الأفضل والأمثل.

الشريان ينفي الاستغناء عن جميع المتعاونين مع هيئة الإذاعة والتلفزيون

لمصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

قال داود الشريان الرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون في تصريح صحفي اليوم: "تعليقا على ما تم تداوله حول الاستغناء عن المتعاونين في المحطات والإذاعات، وقطاعات الهيئة الأخرى، فإن ما جرى تداوله غير دقيق في تفاصيله، وغير صحيح بالجملة."
وأضاف الشريان: "يعمل في جميع قطاعات الهيئة أكثر من ألفين وخمسمائة موظف، يشكلون نصف عدد موظفي الهيئة، وغالبية هؤلاء المتعاونين لديهم وظيفة أخرى حكومية، فضلا عن أن النسبة الكبيرة منهم تم توظيفه دون مرعاة لحاجة الهيئة وفي شكل غير مهني. أما البقية والذين يشكلون أقل من ٤٠ بالمئة من إجمالي عدد المتعاونين، وليس لديهم وظائف، فيجري الآن إجراء فحص دقيق لقدراتهم ومؤهلاتهم، وسوف يتم توظيفهم بعقود، ومرتبات أفضل، من أجل صنع استقرار وظيفي لهم، وتطوير مهاراتهم."

واختتم الشريان تصريحه بالقول: "إن هدف الهيئة من وراء هذا الإجراء منح فرصة الوظيفة لمن يستحقها، والتعامل بعدالة مع طالبي العمل، فضلا عن أن هذا الإجراء سوف ينعكس إيجابا على بيئة وجودة العمل في الهيئة، واستقرار مستقبل هؤلاء الشباب والشابات."

مجلس القضاء يوافق على تخصيص النظر في دعاوى الإفلاس

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

رابط الخبر

»الجزيرة» - الاقتصاد:

أفصحت مصادر «الجزيرة» بشأن موافقة المجلس الأعلى للقضاء على تخصيص النظر في دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعه عنهم -المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة الخامسة والثلاثين من نظام المرافعات الشرعية، وفق الآتي: دائرة تجارية بمحكمة الاستئناف في كل من: منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة ومنطقة المدينة المنورة والمنطقة الشرقية ومنطقة عسير.

وكذلك دائرة ثلاثية بالمحكمة التجارية في كل من: الرياض وجدة والدمام وكل محكمة من المحاكم العامة التي يوجد فيها دوائر تجارية. حيث تنص المادة الخامسة والثلاثون على اختصاص المحاكم التجارية بالنظر في الدعاوى الآتية: جميع المنازعات التجارية الأصلية والتبعية التي تحدث بين التجار، الدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية، المنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات، جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية، ودعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعه عنهم، والمنازعات التجارية الأخرى.

يأتي ذلك ضمن دراسة المجلس الأعلى للقضاء (تخصيص دوائر للنظر في الدعاوى التجارية والمنازعات الناشئة عن تطبيق نظام الإفلاس)، بعدما عرض على المجلس الأعلى للقضاء في اجتماعه السادس.

فيما أوضح المجلس الأعلى للقضاء أن العمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويسري على الدعاوى والطلبات المقيدة بعد نفاذه.

مجلس القضاء يوافق على تخصيص النظر في دعاوى الإفلاس

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

رابط الخبر

»الجزيرة» - الاقتصاد:

أفصحت مصادر «الجزيرة» بشأن موافقة المجلس الأعلى للقضاء على تخصيص النظر في دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعه عنهم -المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة الخامسة والثلاثين من نظام المرافعات الشرعية،

وفق الآتي: دائرة تجارية بمحكمة الاستئناف في كل من: منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة ومنطقة المدينة المنورة والمنطقة الشرقية ومنطقة عسير.

الرياض

• هدف" يطلق برنامجاً لتأهيل خريجي الجامعات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

الرياض - "الرياض"
أطلق صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" برنامج التدريب على رأس العمل "تمهير" والموجّه لخريجي الجامعات السعودية والمبتعثين، وذلك من خلال البوابة الوطنية للعمل "طاقات" ومنصة "دروب" الإلكترونية. ويهدف برنامج "تمهير" إلى إكساب خريجي الجامعات الخبرات والمهارات اللازمة المطلوبة لسوق العمل من خلال التدريب العملي في مواقع العمل الفعلية وفقاً لتخصصات الخريجين، حيث تتراوح مدة التدريب من ٣ إلى ٦ أشهر. وأكد نائب المدير العام لدعم التدريب في صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" د. محمد آل عبدالحافظ، أهمية ردم الفجوة في المهارات المطلوبة بين سوق العمل وبين مخرجات الجامعات بإكساب المتدربين الخبرة العملية، حاثاً المؤسسات الحكومية والمنظمات والشركات الدولية ومنشآت القطاع الخاص المتميزة على الانضمام إلى البرنامج وطرح فرص التدريب المتاحة لديهم. وبين أنه سيتم تقديم مكافأة مالية دعماً للمتدرب مقدارها ٣ آلاف ريال شهرياً يقدمها "هدف" خلال فترة التدريب، وتحمل تأمين ضد المخاطر للمتدربين، كما سيحصل المتدرب على شهادة معتمدة بعد إتمامه البرنامج التدريبي تزيد من قابلية توظيفه في القطاع الخاص.

الرياض

يُحمّل طالب التبليغ مسؤولية توفير بيانات المُبلَّغ قضائياً

إعتماد الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

الرياض - فداء البديوي
أبلغت مصادر "الرياض" بتوجيه المجلس الأعلى للقضاء للمحاكم بالتعامل النظامي مع (التبليغات القضائية) إلكترونيا للخصوم معاملة التبليغات التقليدية الذي كان متبعا منذ السابق وحتى الآن.
وقد عدّ المجلس الأعلى للقضاء أن التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية مُنتجاً لآثاره النظامية وتبليغاً لشخص المُرْسل إليه، عبر عدّة قنوات للتواصل الإلكتروني، حدّدها في: إرسال الرسائل النصية إلى الهاتف المحمول الموثق لدى الجهة المختصة، الإرسال على البريد الالكتروني للشخص الطبيعي والمعنوي إذا كان مجال البريد الإلكتروني عائداً

للمُبلَّغ أو كان مدوناً في عقد طرفي الدعوى أو في الموقع الإلكتروني الخاص به أو موثقاً لدى جهة حكومية إلى جانب التبليغ عبر إحدى الحسابات في أي من الأنظمة الآلية الحكومية، بحيث يكون استعمال الوسائل الإلكترونية المذكورة عبر الأنظمة الإلكترونية المعتمدة لدى وزارة العدل.
في الوقت الذي حمّل المجلس الأعلى للقضاء مسؤولية توفير بيانات المُبلَّغ على المدعي (أو طالب التنفيذ أو طالب التبليغ بحسب الحال)، وحدد مجلس القضاء البيانات الواجب توفرها في التبليغ وفي صحيفة الدعوى، والمتمثلة في: رقم الهوية أو السجل التجاري للمدعى عليه أو المنفذ ضده أو المُبلَّغ.
وكانت المادة الثالثة عشرة من نظام المرافعات الشرعية قد نصت على منح المجلس الأعلى للقضاء -عند الاقتضاء- إضافة ما يلزم من وسائل وبيانات أخرى لأجل تحضير الخصوم، بالمقابل أوضحت المادَّة الحادية عشرة أن يكون تبليغ الخصوم بوساطة المحضرين بناء على أمر القاضي، أو طلب الخصم، أو إدارة المحكمة، ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بمتابعة الإجراءات، وتقديم أوراقها للمحضرين لتبليغها، ويجوز التبليغ بوساطة صاحب الدعوى، إذا طلب ذلك.
فيما أجازت الاستعانة بالقطاع الخاص في تحضير الخصوم وفق ضوابط تحددها اللوائح اللازمة لهذا النظام، وتطبق على موظفي القطاع الخاص لقواعد والإجراءات المنظمة لأعمال المحضرين.
وأوجبت المادَّة الثالثة عشرة أن يكون التبليغ من نسختين متطابقتين، إحداهما أصل والأخرى صورة، وإذا تعدد من وجه إليهم التبليغ تعين تعدد الصور بقدر عددهم، حيث يجب أن يشتمل التبليغ البيانات الآتية: (موضوع التبليغ وتاريخه باليوم والشهر والسنة والساعة التي تم فيها، الاسم الكامل لطالب التبليغ، ورقم هويته ومهنته أو وظيفته ومكان إقامته ومكان عمله، والاسم الكامل لمن يمثله ورقم هويته ومهنته أو وظيفته ومكان إقامته ومكان عمله، الاسم الكامل للمدعى عليه وما يتوافر من معلومات عن مهنته أو وظيفته، ومكان إقامته ومكان عمله فإن لم يكن مكان إقامة معلوم فآخر مكان إقامة كان لَه، اسم المحضر والمحكمة التي يعمل فيها، اسم من سلمت إليه صورة ورقة التبليغ وصفته وتوقيعه على أصلها أو إثبات امتناعه وسببه، توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة).
من جانب آخر، تمر الوسيلة التقليدية للتبليغات القضائية بمراحل زمنية ومكانية وإجراءات روتينية ستتجاوزها التبليغات القضائية بوسيلتها الإلكترونية، حيث يتضح ذلك من خلال ما نصت عليه عدد من المواد المختصة بالتبليغات القضائية وتحضير الخصوم في نظام المرافعات الشرعية، حيث تنص المادَّة الرابعَة عشرة على تسليم المحضر صورة التبليغ ومرافقاتها إلى من وجهت إليه في مكان إقامته أو عمله إن وجد، وإلا فيسلمها إلى من يقرر أنه وكيله أو يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من أهله، وأقاربه، وأصهاره، فإذا لم يوجد منهم أحد، أو امتنع من وجد عن التسلّم أو كان قاصرًا فيسلم الصورة ومرافقاتها بحسب الأحوال إلى عمدة الحي، أو مركز الشرطة، أو رئيس المركز، أو معرّف القبيلة، الذين يقع مكان إقامة الموجه إليه التبليغ في نطاق اختصاصهم حسب الترتيب السابق، مع أخذ توقيعهم على الأصل بالتسلّم.
كما يتوجب على المُحضِّر خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الصورة إلى أي من الجهات المذكورة في هذه المادة أن يرسل إلى الموجه إليه التبليغ في مكان إقامته أو عمله خطاباً -مسجلاً مع إشعار بالتسلم- يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى تلك الجهة، وعلى المحضر كذلك أن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل التبليغ، ويعد التبليغ منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة وفقًا للأحوال السابقة.
وتنص المادَّة الخامسة عشرة على مساعدة رؤساء المراكز ومراكز الشرطة وعمد الأحياء ومعرفي القبائل للمحضر في أداء مهمته في حدود الاختصاص، وتوضح المادَّة السَّادسة عشرة أن التبليغ يكون نظامياً متى سلم إلى شخص من وجه إليه، ولو في غير مكان إقامته أو عمله.
فيما تحدد المادَّة السَّابعة عشرة تسليم صورة التبليغ على النحو الآتي: ما يتعلق بالأجهزة الحكومية إلى رؤسائها أو من ينوب عنهم، ما يتعلق بالأشخاص ذوي الشخصية المعنوية العامة إلى مديريها أو من يقوم مقامهم أو من يمثلهم، ما يتعلق بالشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة إلى مديريها أو من يقوم مقامهم أو من يمثلهم، ما يتعلق بالشركات والمؤسسات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في المملكة إلى مدير الفرع أو من ينوب عنه أو الوكيل أو من ينوب عنه، ما يتعلق برجال القوات العسكرية ومن في حكمهم إلى المرجع المباشر لمن وجه إليه التبليغ، ما يتعلق بالبحارة وعمال السفن إلى الربان، ما يتعلق بالمحجور عليهم إلى الأوصياء أو الأولياء بحسب الأحوال، ما يتعلق بالمسجونين والموقوفين إلى مدير السجن أو مكان التوقيف أو من يقوم مقامه، ما يتعلق بمن ليس له مكان إقامة معروف أو مكان إقامة مختار في المملكة إلى وزارة الداخلية بالطرق الإدارية المتبعة لإعلانه بالطريقة المناسبة.

فيما توضح المادَّة الثامِنَة عَشْرَة أنه إذا امتنع المراد تبليغه، -أو من ينوب عنه- من تسلم الصورة، أو من التوقيع على أصلها بالتسلم فعلى المُحضِّر أن يثبت ذلك في الأصل والصورة، ويسلم الصورة للإمارة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان إقامة الموجه إليه التبليغ أو الجهة التي تعينها الإمارة وعلى المحضر كذلك أن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل التبليغ، ويعد التبليغ منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه.
في حين ستتجاوز الوسيلة الإلكترونية للتبليغ مسألة إقامة المُبلَّغ خارج المملكة، حيث تنص المادَّة التاسعة عشرة على أنه "إذا كان مكان إقامة الموجه إليه التبليغ خارج المملكة فترسل صورة التبليغ إلى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية، ويكتفى بالرد الذي يفيد وصول الصورة إلى الموجه إليه التبليغ."
وتفيد المادَّة العشرون أنه إذا كان مكان التبليغ داخل المملكة خارج نطاق اختصاص المحكمة فترسل الأوراق المراد تبليغها من هذه المحكمة إلى المحكمة التي يقع التبليغ في نطاق اختصاصها.
ووفقا للمادَّة الثانية والعشرون فإنه "إذا كان الموعد مقدراً بالأيام، أو بالشهور، أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الإعلان، أو اليوم الذي حدث فيه الأمر المعتبر في نظر النظام مجرياً للموعد، وينقضي الموعد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان يجب أن يحصل فيه الإجراء، أما إذا كان الموعد مما يجب انقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الموعد، وإذا كان الموعد مقدراً بالساعات كان حساب الساعة التي يبدأ فيها، والساعة التي ينقضي فيها على الوجه المتقدم، وإذا صادف آخر الموعد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها."

لا بد من علاج للبطالة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

سعود الشهري

على النطاق العالمي ازداد معدل البطالة من ٥,٥٥% لعام ٢٠١٤ إلى ٥,٧% لعام ٢٠١٧ أي بمقدار ٣,٤ ملايين شخص، وهذا يرسم صورة مقلقة للاقتصاد العالمي بشأن قدرته على توليد فرص عمل كافية، فضلاً عن فرص عمل نوعية.
وتتوقع منظمة العمل الدولية في تقرير لها يرأسه الخبير الاقتصادي ستيفين توبين أن تبقى أشكال العمل الهشة -أي العاملين لدى منشآت أسرهم ولحسابهم الخاص- أعلى من ٤٢% ضمن إجمالي عدد العمال، وهو ما يعادل ١,٤ مليار شخص في العالم.
ويقول ستيفن توبين معد التقرير الذي ذكر آنفا أن نصف العمال في الاقتصادات الناشئة يعملون في مهن هشة، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٨٠% في الدول النامية.
وعلى نطاق الدول النامية فإن نسبة البطالة في المملكة بناء على تقارير الإحصاء بلغت ١١,٥% لعام ٢٠١٥، ثم ارتفعت النسبة لتصل إلى ١١,٦% في عام ٢٠١٦، وفي العام الماضي ٢٠١٧ وصلت نسبة البطالة إلى ١٢,٣%.
واللافت أن أكثر المتعطلين هم من حملة البكالوريس المتراوحة أعمارهم بين ٢٥-٢٩ سنة حيث شكلوا نسبة ٥٤%.
مما يجدر بنا ذكره ما للبطالة من آثار سلبية على المجتمع، لا يمكن تجاهلها من هجرة عقول، كما حدث في كثير من البلاد العربية، ومشاكل أمنية متنوعة، إذ إن البطالة تحوي العناصر الانحرافية لعدم استقرار العاطل في علاقاته المتنوعة وشعوره بالخيبة واتجاهه بالتالي إلى العزلة. إن العلاقة بين الجريمة والبطالة ديناميكية، بحيث يصبح السبب نتيجة، والنتيجة سببا مع استمرار العلاقة وتعقدها بمرور الزمن.
كما أن الجانب الاقتصادي والسياسي والصحي والاجتماعي جميعها يتأثر تأثرا ظاهرا بالبطالة.

ولعلاج هذه الظاهرة فإنه أولا على سياسات الدول بذل جهود متضافرة لتقديم حوافز مالية، وزيادة الاستثمارات العامة التي تأخذ في الحسبان الإمكانات المادية لكل بلد، كمان أن ضمان المساواة في فرص العمل ركيزة مهمة لعلاج هذه الظاهرة، كما آمل أن تكون هناك دراسات مسحية شاملة للسكان لدراسة الوضع الاقتصادي والصحي والاجتماعي أيضا.
ومن الطرق العلاجية أيضا تنظيم عملية استقدام العمالة الأجنبية، كما أن دعم عملية التدريب والتعليم المستمر لمن دون الثانوية أمر سينتج جانبا إيجابيا لحامليه.
وأخيرا فإن مراجعة سياسات الرواتب في القطاع العام لها أثر كبير في سوق العمل بسبب تبعية أجور القطاع الخاص للقطاع العام.
ختاما فإنه ليس من السهل بحق القضاء على البطالة؛ لكنه من الصعب جدا تجاهلها والتغاضي عنها، لاسيما ونحن بصدد نقلة وتحول كبيرين باتجاه تحقيق أهداف رؤية الوطن ٢٠٣٠.

الضحايا يشكرون الوزير

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

سعود الدوسري

لن ينكر المتابع للشأن المروري، دور مواقع التواصل الاجتماعي في الرقابة على الطرق السريعة في المملكة. لقد شكّل هذا الإعلام وسائل ضغط على صاحب القرار، ليس يومياً، بل على مدار الساعة. وفي السابق، كانت وزارة المواصلات، التي تحول اسمها لاحقاً إلى وزارة النقل، لا تتجاوب مع وسائل الإعلام إلا نادراً، لأسباب مجهولة حتى الآن. لذلك، تصاعدت ظاهرة سوء تلك الطرق، وتصاعدت معها الحوادث المميتة.
اليوم، هناك التفات رسمي من قبل قياديي وزارة النقل، للتعليقات والملاحظات والاقتراحات التي ترد في كل أنماط الإعلام المحلي، مما قد يوحي بأن مستقبل الطرق السريعة سيكون أفضل، بإذن الله، وسنشهد ربما انحساراً في كمية الدماء التي تسيل عليها، بسبب إهمالها وعدم صيانتها الدورية.
قبل يومين، أصدر وزير النقل الدكتور نبيل العامودي قراراً بإنهاء تكليف مدير إدارة الطرق بجازان المهندس محمد الحازمي، وبفتح تحقيق مع عدد من المسؤولين والمقاولين بعد وفاة ٦ إخوة وأمهم في حادث مروع ظهر أمس على طريق صبيا_هروب، بسبب الحفريات المنتشرة وتقاعس الصيانة الدورية في الطريق.
باسم كل ضحايا الطرق، نرجوك د. نبيل: واصلْ إعفاء المقصرين!

بريزات: الأردن من الدول المتقدمة في احترام حقوق الإنسان

المصدر: الدستور الأردنية الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
رابط المقال

اربد - الدستور- صهيب التل
قال المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الانسان الدكتور موسى بريزات، إن الاردن يعد من الدول المتقدمة في مجال احترام حقوق الانسان، وما جاء في قانون المركز الوطني من حيث الاستقلالية المالية والادارية والمعنوية.
واكد بريزات خلال كلمته في احتفالية جمعية المرصد الوطني لحقوق الانسان في اربد امس في قاعة غرفة التجارة ان الاردن يكاد يكون من الدول القلائل التي تتيح الاطلاع على كل ما يتصل بمنظومة حقوق الانسان بما فيها التأكد من احترام حقوق الانسان في حال الموقوفين في دائرة المخابرات العامة وغيرها من الاجهزة الامنية والجهات الرسمية.
واشار الى ان الاردن بدأ يشهد خطوات متسارعة منذ عام ٢٠١٢ في تنفيذ توصيات المركز الوطني لحقوق الانسان التي تقتضيها المعايير الدولية بدعم مباشر من لدن جلالة الملك عبدالله الثاني في دلالة اكيدة على توفر الارداة السياسية العليا بتعزيز منظومة حقوق انسان في الاردن على مستوى الافراد والجماعات والمؤسسات وفي المجالات كافة وفي مقدمتها الحقوق السياسية.
ولفت الى ان المركز استطاع بناء خطة وطنية متكاملة لتعزيز حقوق الانسان بالشراكة مع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية جعلت المواطن اكثر شعورا بسيادة القانون واخضاع السلطة للمساءلة.
واكد بريزات ان الجهود متواصلة بهذا الجانب للعمل على معالجة اي انتهاكات لحقوق الانسان او اي ثغرات خارج اطار القانون.
وعرض مدير ادارة التدريب والتطوير في المركز المحامي عيسى المرازيق لهيكلة المراكز وادوات التدريب والعمل والنشاطات التي يقوم بها والمعايير التي يعمل بها لاخراج تقريره السنوي بكل شفافية ومصداقية.
واشار رئيس الجمعية المحامي فارس كريزم الى ان الاردن خطا خطوات مؤثرة في تعزيز منظومة حقوق الانسان تحسب له، لافتا الى الانتهاكات المفرطة لحقوق الانسان في العديد من دول العالم ومناطقه.
واستعرض جانبا من نشاطات الجمعية وبرامجها المستقبلية لرفد الجهود الوطنية في مجال تعزيز حقوق الانسان.
وتناول عميد كلية الشريعة في جامعة اليرموك وعضو هيئة امناء الجمعية الدكتور اسامة الفقير البعد الديني في مجال حقوق الانسان والحرص الشديد عليه من الديانات السماوية كافة، وعلى رأسها الاسلام.

بريزات: الاردن من الدول المتقدمة في احترام حقوق الانسان
بريزات: الاردن من الدول المتقدمة في احترام حقوق الانسان
قعوار: مشاركة الأردن بعمليات حفظ السلام نابعة من إيمانه بضرورة احترام حقوق الإنسان
قعوار: مشاركة الأردن بعمليات حفظ السلام نابعة من إيمانه بضرورة احترام حقوق الإنسان
الرعود : الأردن من الدول الرائدة في حماية حقوق الإنسان
وزير العدل يؤكد سعي الأردن الدائم لتعزيز نهج احترام حقوق الإنسان
بريزات يحاضر في «فيلادلفيا» حول حقوق الإنسان بالأردن
الكفاوين: قيادتنا الهاشمية تسعى للوصول بالاردن لمصاف الدول المتقدمة في احترام الانسان
بريزات: عدم مراعاة حقوق الإنسان يصب في صالح المتطرفين
بريزات: عدم مراعاة حقوق الإنسان يصب في صالح المتطرفين
بريزات يشارك باجتماعات الدورة ٢٢ لمجلس حقوق الإنسان

شبكة «أنهر» تعقد اليوم ورشة تدريب المدربين المتقدمة لبرنامج «ألعاب من أجل حقوق الإنسان«
بريزات: عالمية حقوق الإنسان لا تنفي عنها طابع النسبية الثقافية
الطراونة يشيد بإجراءات «الأمن العام» المتقدمة في مجال حقوق الإنسان

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م http://www.al-jazirah.com/2018/20180122/cr1.htm	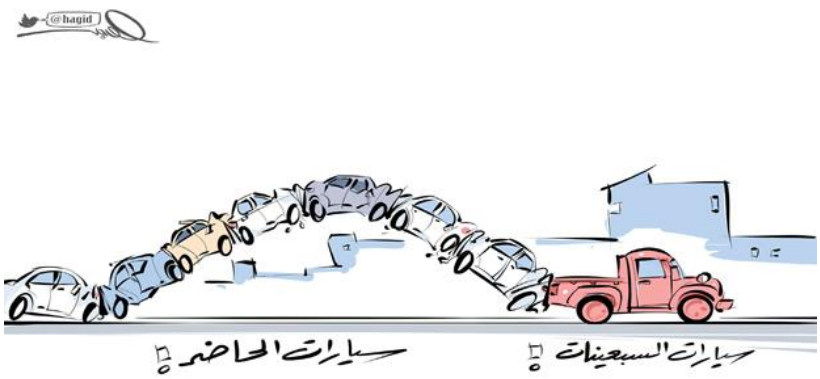
المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26867509/%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3	